



أوراق في السياسة النقدية

حسين عطوان مهوس* بلال قاسم محمد** : تعقيب على مقال د. عامر العضاض الموسوم "تحليل ونقد السياسة النقدية في العراق".

أثار بحث د. عامر العضاض المنشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين¹ بتاريخ 2018/06/06 موضوعاً مهماً ومدار جدل كبير في الساحة الاقتصادية العراقية.

يُعدُّ تحقيق الاستقرار السعري بوابةً للنمو الاقتصادي، وقد دأبت البنوك المركزية على اتخاذ الاستقرار السعري هدفاً أساساً تسعى إليه من خلال السياسة النقدية بأدواتها المختلفة لتوفير بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي، وهذا ما وفرته السياسة النقدية نسبياً في العراق عن طريق استقرار المثبت الاسمي سعر صرف الدينار العراقي -في ظل نظام مالي يفتقر بشدة للعمق *Lack of Financial Depth* وارتفاع السيولة المصرفية وأسعار الفائدة الموجهة إدارياً حيث تكون القنوات المعتادة لانتقال أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي غير فاعلة إلى حد كبير. بالتالي، فإن الأداة الأساسية المتاحة أمام المركزي العراقي هي التدخل في سوق الصرف الاجنبي، إذ ان سعر الصرف الثابت عاد بالفائدة على الاقتصاد العراقي - إلا أنَّ الخلل البنوي في الاقتصاد العراقي أعاق عجلة النمو في العراق، فضلاً عن السياسة المالية غير المنضبطة، إذ ولدت هيكلية الموازنة العامة للبلد طيلة السنوات الماضية -والتي تغلب عليها النزعة الاستهلاكية بدلاً من الاستثمارية- توسعاً كبيراً في الطلب الكلي الأمر الذي أوصل الاقتصاد العراقي إلى نقطة محدودية الطاقات المتاحة لإنتاج السلع والخدمات بشقيها القابلة وغير القابلة

¹ <http://iraqieconomists.net/ar/2018/06/06/%d8%af-%d8%b9%d8%a7%d9%85%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b6%d8%a7%d8%b6-%d8%aa%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%84-%d9%88%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82/>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

للمتاجرة، وبالتالي تحولت الموازنة العامة إلى مصدر لتوليد الاختلالات السعرية في مفاصل الاقتصاد العراقي كافة.

ويمكن مناقشة النتائج التي توصل إليها بحث د. عامر العضاض من خلال الآتي:

1- شخّص الباحث علاقة عكسية بين ما أسماه "دعم صرف الدولار ومستوى الاسعار، ويمكن القول في هذا الصدد بأنّ المركزي العراقي ليس معنياً بسعر صرف الدولار بل سعر صرف الدينار العراقي، فضلاً عن أنّ المركزي العراقي منذ عام 2009 ولغاية الآن يتبع نظام سعر الصرف الثابت بحكم الواقع de facto أي أنّه لا يسعى لرفع قيمة الدينار العراقي إلى أعلى من 1200 دينار لكل دولار، وكان لسياسة الدفاع عن استقرار سعر الصرف عند هذا المستوى أثرها في استقرار معدلات التضخم في العراق ودليل ذلك نجاح السلطة النقدية في الحفاظ على مستوى مقبول من التضخم للأعوام 2008-2018، الذي لمسناه جلياً على قيمة الدينار العراقي والاسعار في الاقتصاد، كما يوضحه الجدول (1).

جدول (1)

التضخم في العراق 2008 - 2018

السنة	معدل التضخم %
2008	2.7
2009	-2.2
2010	2.4
2011	5.6
2012	6.1
2013	1.9
2014	2.2
2015	1.4
2016	0.4
2017	0.1
2018	2

Source: <http://www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/OEMDC/IRN/IRQ>



أوراق في السياسة النقدية

2- النموذج القياسي الذي أسند إليه الباحث تحليله وتوصل إلى النتائج من خلاله يفتقر إلى المعنوية الاحصائية تمامًا، إذ أنّ قيمة R^2 لم تتجاوز 10%، فضلاً عن أنّ قيم t -Statistics داخل الأقواس [] أقل من قيمها الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يعني عدم معنوية البارامتر المقدرة، كذلك ان استخدام الباحث لنموذج VAR ليس له مقدمات منطقية حيث لم نتعرف على اختبارات السكون للمتغيرات الداخلة في النموذج وعند أي مستوى تحققت صفة السكون لهذه المتغيرات وهل نحتاج إلى اختبارات التكامل المشترك أم لا، فضلاً عن ذلك فإن نموذج VAR يظهر العلاقة قصيرة الاجل فحسب وغير معروف من أين ظهرت العلاقة طويلة الأجل التي حللها الباحث في ص 10 من البحث؟

3- أشار الباحث إلى مقال الدكتور علي ميرزا الذي يصف به سعر الصرف في العراق بأنه على (أعتاب التخلخل بالتوازن) أو أنه تحت ظل تعدد "معتدل" وأورد أربعة أسعار للصرف: يمكن القول بهذا الصدد أن سعر 1166 دينار/دولار سابقاً وسعر 1182 دينار/دولار حالياً هما سعري شراء المركزي العراقي للدولار من وزارة المالية، وهذه الاسعار داخلية بين المركزي والمالية غير مؤثرة في السوق، أما السعر المؤثر في السوق فهو السعر الذي يصل للمستفيد النهائي وهو 1200 دينار/دولار، إذ إن المركزي العراقي يبيع الدولار في نافذة العملة بـ 1190 دينار/الدولار و فرق الـ 10 نقاط بين 1200 و 1190 هو هامش عمولة المصارف. ولا توجد أية تعددية للأسعار فكل البنوك في العالم لديها سعرين لصرف العملة سعر شراء Bid وسعر بيع Ask وكذلك هو الحال بالنسبة للمركزي العراقي حالياً فسعر الشراء 1182 وسعر البيع 1190، أما السوق الموازية للصرف فهي سوق ترافق نظام سعر الصرف الثابت وهي حالة طبيعية طالما يتمكن البنك المركزي من الحفاظ على فجوة معقولة بين سعر الصرف المستهدف من قبله (1200 دينار/دولار) وسعر الصرف في السوق الموازي، وفي الوقت الحالي فإن فجوة الصرف تلاشت تماماً حيث تساوى سعر الصرف المستهدف من قبل المركزي العراقي وسعر الصرف في سوقه الموازي.



أوراق في السياسة النقدية

4- أما ما أشار إليه الباحث في ص 6 حول "إن رفع قيمة الدينار العراقي يرفع سعر الانتاج المحلي وتنافسيته مع المستورد"، ويكمل الفقرة قائلاً "ان سياسة دعم الدولار تدعم القطاع التجاري على حساب القطاع الانتاجي"، فينبغي أولاً الاشارة الى أنَّ الاقتصاد العراقي يُعاني اختلالاً هيكلياً وتعطلاً في القطاعات الحقيقية الصناعية والزراعية والسياحية وإن لم يكن هذا التعطل بنيوياً فإنه تعطل بسبب السياسات الاقتصادية الموجهة لهذه القطاعات فضلاً عن التوجه الاستهلاكي في تكوين الموازنات الحكومية السابقة، فتحقيق الاستقرار في الاسعار على مدى خمسة عشر عاماً سابقة كان الشرط الضروري لتحقيق النمو ولكنه ليس الشرط الكافي الذي يتمثل بـ(السيطرة على المنافذ الحدودية وتحصيلات التعريفية الجمركية فضلاً عن استيفاء رسوم الخدمات العامة وتهيئة البنية التحتية التي تُعد الشرط الكافي لتحفيز الانتاج المحلي وزيادة الاستثمار الذي كان سبب ضعفه الرئيس عدم وجود البيئة الجاذبة والحامية له).

ويمكن الاشارة إلى أنَّ إجراءات هيئة المنافذ الأخيرة وتوفير الحد الأدنى لحماية المنتج الوطني كان له مساهمة نسبية في تحفيز بعض النشاطات الانتاجية الخاصة خلال الأمد القصير، أما إذا أردنا توسعاً أكبر خلال الأمدين المتوسط والطويل فلا بُدَّ من مراجعة دور القطاع الخاص ودعمه ليكون محركاً للنمو بعد خطل القطاع العام في قيادة قاطرة النمو لمدة طويلة، وتقليل تأثير الخزانة العامة على النشاط بضغط حوافز الحكومة وقطاعها العام لإتاحة الفرصة لنجاح الخاص.

5- إنَّ استجابة مستوى الاستثمار للتغيرات في سعر الصرف تعتمد بصورة رئيسة على هيكل الانتاج في الاقتصاد بعد استيفاء الشرط الكافي الذي تم التطرق إليه في فقرة 4 أعلاه.

إذ إنَّ الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة والاسواق الناشئة (ذات الدرجة العالية من التنويع الاقتصادي) يزداد عندما (ينخفض سعر صرف العملة المحلية)، على العكس في الاقتصادات النامية ومنها العراق، الذي يُعد هيكله الاقتصادي مشوهاً يعتمد على تصدير النفط فقط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي واغلب السلع الرأسمالية التي



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

يحتاجها مستوردة، بالتالي قوة العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) يخفض
تكلفة الاستثمار للشركات المحلية عن طريق تخفيض أسعار السلع الرأسمالية المستوردة
وبالتالي زيادة الاستثمار.

(*) باحث اقتصادي، البنك المركزي العراقي

(**) باحث اقتصادي، البنك المركزي العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى
المصدر. 29 حزيران 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>